التمويل الأصغر ودوره في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2005-2015

د./ بوعراب رابح*

Abstract:

Compte tenu de l'évolution des taux de chômage en Algérie à la fin du 20eme siècle, l'Algérie a adopté la méthode de micro-finance dans le cadre de la politique d'emploi à l'aube du troisième millénaire, En tant qu'un mécanisme de création de nouveaux postes de travail et la réduction du taux de chômage, comme tenu à l'instar de nombreux pays du monde, après plusieurs tentatives sont parvenus à élaborer des règles et fondements de micro-finance d'organismes nationaux ont pour tâche de la gestion des microcrédits, ce qui a contribué à mettre au point un nombre significatif de postes d'emploi dans les différentes activités économiques au cours de la période (2005-2015), de favorisé des possibilités d'investissement pour les jeunes entrepreneurs, permettant de poursuivre et de rénovation et de développement de l'économie nationale.

Mots clés: Micro-finance, microcrédit, marché de travail, emplois des jeunes.

ملخص:

نظرا للتطور الذي عرفته معدلات البطالة في الجزائر مع نهاية القرن الماضي، انتهجت الجزائر أسلوب التمويل الأصغر ضمن سياسة التشغيل مع مطلع الألفية الثالثة، باعتباره آلية من آليات خلق مناصب شغل والحد من البطالة على غرار سائر بلدان العالم، وبعد عدة محاولات وصلت إلى وضع قواعد وأسس التمويل الأصغر من خلال وكالات وطنية أسندت إليها مهمة تسيير القروض المصغرة، الأمر الذي ساهم في استحداث عدد معتبر من مناصب الشغل في مختلف النشاطات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2015، من خلال توفير فرص استثمارية للشباب أصحاب المشاريع، من شأنها الاستمرار والتجديد والعمل على تنمية الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأصغر، القروض المصغرة، سوق الشغل، تشغيل الشباب.

* أستاذ محاضر ﴿ب﴾ – جامعة الجزائر 3

مخطط المقال:

مقدمة
1) ماهية التمويل الأصغر
1-1) مفهوم التمويل الأصغر
1-2) التمويل الأصغر في الجزائر
2) تحليل مساهمة التمويل الأصغر في التشغيل في الجزائر (2005-2015)
2-1) تحليل تطور القروض المصغرة
2-2) تحليل مساهمة التمويل الأصغر في التشغيل
خاتمة

مقدمة:

حضى موضوع التشغيل باهتمام كبير من قبل الباحثين الاقتصاديين منذ القدم، ويكمن هذا الاهتمام فى البحوث الكثيرة المنشورة فى هذا المجال، والتى هدفت إلى تشخيص مشكلة توفير مناصب الشغل لأفراد المجتمع والتخفيف من حدة البطالة، وما لها من أثار على مسار التنمية الاقتصادية خاصة مع تزايد عدد السكان. وتعمل الدول على إعداد خطط وبرامج تحمل فى طياتها إستراتيجية توفير مناصب الشغل فى مختلف المجالات بما يتوافق مع برامجها التنموية. ومع مطلع الألفية الثالثة عرف سوق الشغل فى الجزائر تحسنا ملحوظا، نتيجة لانتعاش الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة واعادة صياغة برامج تنموية جديدة مست مختلف المجالات، الأمر الذي سمح بتوفير مناصب شغل جديدة، خاصة وأن هذه الفترة تميزت بانتعاش السوق النفطية مما سمح بتوفر موارد مالية هامة عملت الدولة على استغلالها فى إعادة بعث الاستثمار واحياء مجموعة من المشاريع التى توقفت في الفترات السابقة.
من بين الخطط الحديثة لمواجهة مشكلة البطالة نجد طريقة التمويل الأصغر، والذى يتمثل فى تشجيع الدولة لمنح قروض مصغرة طويلة ومتوسطة الأجل للأفراد ذوي الكفاءات من أجل إنشاء مؤسسات اقتصادية صغيرة ومتوسطة من شأنها خلق مناصب شغل جديدة دائمة، وتتجدد بنجاح المؤسسة وتوسعها. والجزائر كغيرها من بين الدول النامية اتبعت هذا النوع من البرامج لمواجهة مشكلة البطالة التى تفاقمت بعد الأزمة العالمية لسنة 1986 التى نتج عنها عجز الاقتصاد الجزائري نتيجة تراجع مداخيل الدولة بانخفاض أسعار النفط والوقوع فى أزمة اقتصادية واجتماعية حادة.

وبناء على ما سبق، تنبثق إشكالية هذا البحث فى السؤال: **ما مدى مساهمة التمويل الأصغر في التشغيل في الجزائر؟**

1) ماهية التمويل الأصغر:

في الغالب يكون المستفيدون من التمويل الأصغر تحت أو فوق خط الفقر مباشرة، ويبلغ من يحصلون عليه في اليوم 1.25 دولار، وتمثل المرأة غالبية المقترضين. وعلى مدى العقود الماضية، تقوم المؤسسات المالية بتطوير مجموعة من المنتجات للوفاء بالاحتياجات المتنوعة لهذا السوق واسع النطاق المحروم من الخدمات[1].

1-1) مفهوم التمويل الأصغر:

يعتبر مصطلح التمويل الأصغر (micro-finance) أو الائتمان المصغر (microcrédit) من المصطلحات التي أصبحت تواجه الباحثين في مجال التنمية في العصر الحالي، نظرا للأهمية التي يكتسيها في مجال مكافحة الفقر والحد منه، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

- تعريف التمويل الأصغر:

لا يوجد تعريف موحد للتمويل الأصغر فهو يختلف من دولة إلى أخرى حسب الغرض الذي اوجد من أجله، فبينا ينظر إليه في الدول النامية والفقير انه عبارة عن قروض أو ائتمانات صغيرة تقدم للفقراء وذوي الدخل المنخفض تحل محل التحويلات الاجتماعية للقضاء على الفقر، ينظر إليه في الدول المتقدمة بأنه قروض صغيرة تقدم للسكان المقصيين من الخدمات المصرفية من أجل إنشاء أو تطوير مؤسسات من شأنها دعم النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل[2].

ومن بين أهم التعاريف المسندة للتمويل الأصغر[3]:

- "تقديم الخدمات المالية للفقراء أصحاب المشاريع* لأغراض القيام بأعمال تجارية، أو تلبية الاحتياجات المعيشية وكذلك لحالات الطوارئ؛
- الائتمان الممنوح للفرد أو مجموعة من المقترضين ذوي الدخل المنخفض والذين ينتج دخلهم الأساسي من الأنشطة التي تتضمن الإنتاج وبيع السلع والخدمات؛
- مصادر تمويل ضرورية لتزويد مؤسسات بالقدرة على الاستمرار وتمكينها من تخفيف الاعتماد على أموال المانحين، وتعزيز صمودها في مواجهة الصدمات؛

* استخدمت منظمة الأمم المتحدة مصطلح الفقراء أصحاب المشاريع، استناد إلى دراسات معمقة أعدها متخصصين أثبتت أن أغلبية المستفيدين من التمويل الأصغر ليسوا من الذين يعيشون في حالة فقر شديد، وأن مجموعة المستفيدين لا تشمل فقراء معدمين.

- و"الحصول على تمويل مشروعات صغيرة، يستفيد منها الأشخاص المهمشين، الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى، والوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير ممكن" (تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية).

من خلال هذه التعاريف، يمكن القول أن التمويل الأصغر عبارة عن خدمات مالية (قروض وتحويلات) موجهة للفقراء والعاطلين عن العمل وذوي المؤهلات الذين لم يحضوا بفرص للحصول على مناصب عمل، مما يسمح لهم إمكانية إنشاء مؤسسات صغيرة توفر لهم دخل يؤمن معيشتهم، وبدورهم يوفرون مناصب شغل لغيرهم من الأفراد ضمن نشاطهم.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم التمويل الأصغر يعتبر أكثر شمولا من مفهوم الائتمان المصغر*، فقد تم تطوير مفهوم التمويل الأصغر بداية من سنة 1990 ليشمل جانبان من الخدمات المالية المقدمة للفقراء، وهما الإقراض وكذا الإيداعات المالية المختلفة أو ما يعرف بالادخار، بينما الائتمان بالغ الصغر يشمل خدمة تقديم القروض الصغيرة فقط، ولكن جرت العادة في كثير من الكتابات والأبحاث أن يذكر النوعان باسم التمويل الأصغر وقد يقصد به أحيانا الائتمان بالغ الصغر[4].

– نشأة التمويل الأصغر:

تعود بوادر التمويل الأصغر إلى مئات السنين وفي مختلف بقاع العالم من غانا إلى المكسيك الهند وخارجها، وفي أوروبا اعتبارا من القرن الخامس عشر، ومن أمثلته في الوقت الذي كان فيه الفقراء من أفريقيا وآسيا يعملون على تكوين مجموعات الادخار والإقراض بشكل مبسط وغير منظم، وكذلك الأمر في بعض مناطق أمريكا اللاتينية، حيث بدأت أولى ملامح التمويل الأصغر بشكله البدائي، أين بدأ السكان المحليون في البحث عن وسائل تعويضهم عن نقص الخدمات المالية المتاحة لهم من البنوك التجارية في المناطق التي يقطنونها، حيث قامت جماعات من ضعيفي الدخل بتكوين مجموعات غير رسمية تضم الأصدقاء والأقارب والجيران، يتبادلون فيما بينهم أدوار المقرض والمقترض، وبذلك ظهرت أولى الملامح التي رسمت مستقبل هذه الصناعة التمويلية. وفي منتصف السبعينات من القرن الماضي، جاءت تجربة الدكتور محمد يونس في بنغلادش والتي بدأت من خلال الائتمانات الصغيرة تأخذ أبعادا هامة في بلدان الجنوب، حيث تقرر في سنة 1974 مساعدة الفقراء في بنغلاديش في فترة المجاعة بتوزيع مبالغ الزكاة، انطلاقا من فلسفة أن الفقراء يمكن أن يحسنوا حياتهم إذا تحصلوا على رأس المال لتنشيط تجارتهم، غير انه تبين من خلال هذه التجربة أن معظم الأفراد الذين تحصلوا على قروض صغيرة لم ينجحوا بسبب استغلالها في الاستهلاك أو لسوء تسيير مشاريعهم[5].

* مصطلح تستخدمه منظمة الأمم المتحدة باسم الائتمان بالغ الصغر للتعبير عن القرض المصغر (microcridet).

ولكن تعود أول تجربة مؤسسية للتمويل الأصغر تقدم خدمات إقراضية جماعية بصورتها الحديثة إلى تجربة الدكتور محمد يونس* الذي قام بتأسيس مصرف القرية (Grameen bank) في بنغلادش سنة 1983، وقد حقق هذا البرنامج انتشاراً غير مسبوق، حيث حقق مع حلول سنة 1991 أكثر من مليون زبون يراه الكثير على أنه الحل الأمثل لعلاج مشكلة الفقر، وقد تم تصدير هذه التجربة لمعظم دول العالم الفقيرة.
وخلال تسعينات القرن الماضي، عرف مفهوم التمويل الأصغر تطورا سريعا، حيث تحول من مجال ضيق نسبيا لتقديم قروض للمشاريع الصغيرة إلى مفهوم واسع يشمل مجموعة واسعة من الخدمات المالية للفقراء بما في ذلك التحويلات المالية والتأمينات. هذا وقد ازدهر التمويل الصغير في بلدان كثيرة عبر العالم، كما عملت مختلف الهيئات الدولية على تشجيع هذا النوع من الصناعة من خلال سياستها وبرامجها الانمائية من اجل تلبية احتياجات متعددة لأصحاب المشاريع الصغيرة والأسر المعيشية الفقيرة[6].

– أهمية التمويل الأصغر:

تظهر أهمية التمويل الأصغر من خلال التوجه الجديد لمسار التنمية في مختلف دول العالم والنامية منها على وجه الخصوص، والذي يعتمد على المشاريع الصغيرة والمتوسطة واعتبارها قطاعا هاما لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي ذات الوقت أصبح التمويل الأصغر من أهم الآليات الجديدة لتحقيق أهداف التنمية وتوفير مناصب الشغل، بحيث تعمل على فتح المجال أمام الأفراد العاطلين عن العمل والفقراء القادرين على العمل وممارسة أي نشاط من النشاطات الاقتصادية، وتتيح الفرصة لممارسة نشاط مدر للدخل يسمح بتحسين مستواهم المعيشي.
في دول الجنوب (النامية)، يُعتمد أسلوب التمويل الأصغر بهدف مساعدة الفقراء، عن طريق تقديم قروض وائتمانات صغيرة لمواجهة الصعوبات المعيشية والقضاء على التهميش والإقصاء من الخدمات المصرفية التي تعيشها هذه الطبقة من السكان**، واستغلالها في استثمارات صغيرة في مختلف المجالات من شأنها توفير دخل يغطي احتياجات الفرد، حيث أقرت الهيئات الدولية العاملة في مجال التنمية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة والتي

* أستاذ الاقتصاد في بنغلادش والذي حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2006. أستاذ الاقتصاد في بنغلادش والذي حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2006.

** نشير هنا على سبيل المثال إلى أن 25% من العائلات فقط في إفريقيا جنوب الصحراء لديها إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية، بينما تقدر هذه النسبة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحوإلى 91%، وفق ما جاء في تقرير منظمة العمل الدولية لسنة 2015. ونشير هنا على سبيل المثال إلى أن 25% من العائلات فقط في إفريقيا جنوب الصحراء لديها إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية، بينما تقدر هذه النسبة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحوإلى 91%، وفق ما جاء في تقرير منظمة العمل الدولية لسنة 2015.

اعتمدته في مختلف برامجها وسياستها، نجاعة هذا التوجه الجديد للتمويل الأصغر واعتباره الأداة الأقوى والأكثر فعالية في مكافحة الفقر. أما في دول الشمال (الدول المتقدمة) التي تتميز بسهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية، فالتمويل الأصغر لا يعتبر مجرد إضافة إلى الخدمات المصرفية التقليدية، بل هو يعبر عن سياسة اجتماعية كاملة تهدف إلى تصحيح التقصير في سوق العمل لفئة مستهدفة من السكان، فمثلا في دول الاتحاد الأوروبي 72% من مؤسسات التمويل الأصغر أنشأت لمهمة خلق فرص عمل جديدة[7].

وعليه فان أهمية التمويل الأصغر تكمن في كونه خدمة مصرفية من شأنها توفير فرص للفئات السكانية الفقيرة والعاطلة عن العمل، من خلال استثمار القروض المحصل عليها في نشاطات معينة، مما يوفر مناصب شغل جديدة والتي تدر دخل دائم يغطي نفقاتها الاقتصادية والاجتماعية دون الحاجة للمساعدات والتحويلات الاجتماعية التي توفرها الدولة والتي تشكل عائقا قائما في ميزانياتها العمومية.

من أهم السمات التي تتميز بها عملية التمويل الأصغر ما يلي[8]:

- التركيز في نشاطها على الفقراء من ذوي الدخل المنخفض الذين يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى المؤسسات المالية التجارية؛
- إنها تقدم برامج إقراض تلائم عملائها من الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك باستخدام بدائل للضمانات التي لا سبيل للحصول على القرض في المؤسسات المالية الأخرى بدونها، ومن أمثلة هذه البدائل مثلا الإقراض بضمان المجموعة أو المدخرات الإلزامية للزبائن؛
- وتقدم مؤسسات التمويل الأصغر خدمات الادخار التطوعي المأمونة، بحيث تستقبل الودائع الصغيرة وتقدم عمليات تحصيل مربحة، وتوفر سهولة الحصول على الأموال المودعة.

كما تقدم الكثير من مؤسسات التمويل الأصغر حزمة من الخدمات المجانية والمصاحبة لخدمة الإقراض، مثل التأهيل والتدريب في مجال المشروعات الصغيرة المدرة للدخل، وكذا الاستشارات في مجال إدارة هذه المشاريع، ومسك الدفاتر المحاسبية فيها، وتسويق منتجاتها وغير ذلك من الخدمات المصاحبة.

1-2) التمويل الأصغر في الجزائر:

إن التجربة التي عاشتها الجزائر خلال ثلاث عقود من الاستقلال بتطبيق نظام مخطط مركزيا والاعتماد على المؤسسات العمومية التابعة للدولة في مختلف النشاطات الاقتصادية، ونظرا لتعثر مسار التنمية الاقتصادية مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، نتيجة تراجع أسعار النفط وتفاقم أزمة المديونية، شهدت البلاد عدم استقرار في مختلف الجوانب خاصة ما تعلق بتزايد معدلات البطالة وتراجع حجم الاستثمارات. وسعيا من الدولة لمواجهة حدة هذه التوترات لا سيما على الصعيد الاجتماعي، تبنت الجزائر في إطار التحول نحو اقتصاد السوق، إصلاحات واسعة في مختلف المجالات، من أجل إعادة

بعث النشاط الاقتصادي والتخفيف من حدة البطالة المتفاقمة وخلق ديناميكية في سوق الشغل، واعادة بناء الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، والعمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها أكثر ديناميكية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، خاصة بعد ما آلت إليه المؤسسات العمومية من عجز وقع على عاتق الميزانية العمومية.

وبعد النجاح الذي عرفه تقديم القروض المصغرة في معظم دول العالم والعربية على وجه الخصوص، لجأت الجزائر إلى هذا البرنامج محاولة منها التقليل من حدة الفقر ومعدلات البطالة التي تجاوزت نسبة 29% في نهاية التسعينات من القرن الماضي*، ولثقتها بالإيجابيات التي يقدمها هذا النوع من التمويل للمجتمع والاقتصاد، وبدأ استعماله في الجزائر في سنة 1999 ليتوقف في سنة 2002، ثم إعادة صياغته سنة 2004 من خلال مختلف المراسيم التنفيذية.

– القرض المصغر تحت غطاء وكالة التنمية الاجتماعية:

بدأت أولى بوادر التمويل الأصغر في الجزائر من خلال البرامج والتدابير التي اتخذتها الدولة لمحاربة البطالة والفقر والتهميش، في إطار تطبيق مخطط إعادة الهيكلة في الجزائر، ومن أجل التخفيف من حدة نتائجه على الفئات الاجتماعية الضعيفة. حيث تم إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية في سنة 1996، وهي هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أسندت إليها مهام أساسية تمثلت في[9]:

- ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة؛
- وتمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في إنجازها يد عاملة كثيفة أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع.

لكن الانطلاق الرسمي للقرض المصغر في الجزائر يعود إلى جويلية من سنة 1999، بحيث تم تحديد مبلغ القرض بين 50.000 دينار و350.000 دينار، وهو قابل للتسديد خلال فترة تتراوح ما بين 12 إلى 60 شهرا، وتعتبره السلطات العامة برنامجا يهدف إلى ترقية وتنمية الشغل وهو موجه بالخصوص للفئة السكان العاطلين عن العمل وغير المؤهلة للاستفادة من جهاز المؤسسة المصغرة، وهذا بقصد تغطية احتياجات كل الفئات التي تتوفر على قدرات تسمح لها بخلق نشاط لحسابها الخاص.

* حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، قدر معدل البطالة سنة 1999 نسبة 29.25%.

لكن خلال ثلاث سنوات من محاولة تجسيد فكرة القرض المصغر في الجزائر، شهدت مشاكل عديدة آلت دون نجاحه، ومن أهمها:

- الاعتماد على مصرف واحد وهو البنك الوطني الجزائري: الأمر الذي قلل من حظوظ الكثيرين في الحصول على القرض المصغر، وزيادة مخاطرة عدم التسديد لتحملها من قبل مصرف واحد، بالإضافة إلى زيادة صعوبة دراسة الملفات المتراكمة مما يزيد من تكلفة الوقت والعمل الإضافي؛
- ضعف المراقبة والمتابعة: الأمر الذي أدى ارتفاع معدلات عدم التسديد وعدم احترام الشروط الخاصة بالمشاريع محل الإنجاز، وزيادة الملفات المزورة خاصة من ناحية مقر الإقامة، مما يؤدي إلى صعوبة متابعتهم وملاحقتهم قضائيا؛
- عدم قدرة صندوق ضمان الأخطار تغطية القروض غير المسددة: وهذا لعدم دفع المستفيدين كامل حقوق هذا الصندوق، فبعد دفع القسط الأول في السنة الأولى يتوقفون عن الدفع؛
- وغياب الطابع التجاري: بحيث لم يكن هناك طابع تجاري للنشاط، وغياب البحث عن المردودية والاعتماد على موارد الخزينة.

ومن هنا جاءت المبادرة والتفكير في إعادة صياغة طرق تسيير القرض المصغر بما يضمن ديمومته، من خلال إصدار مجموعة من المراسيم والقوانين مع بداية سنة 2004، وإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لتتكفل بتسيير القرض المصغر.

– القرض المصغر تحت غطاء الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة:

تأسست الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في سنة 2004[10]، وهي تندرج ضمن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتهميش. وقد جاءت لتطوير آلية الفرض المصغر من اجل مكافحة البطالة وعدم الاستقرار في المناطق الحضرية والريفية، وسعيا إلى تعزيز التكامل الاجتماعي والاقتصادي للسكان دون دخل أو ذوى الدخل غير المستقر. وهذا وقد نشأت الوكالة في ظروف مواتية حيث أن معدلات النمو السنوية تقدر بـ 5٪، الديون الخارجية على المدى المتوسط والطويل في انخفاض كبير جدا. بالإضافة إلى تزامنها مع إطلاق برامج وطنية في مجالات الإسكان والصحة والتعليم، والزراعة، والأشغال العمومية وغيرها[11].

كما عرف القرض المصغر في الجزائر بداية من سنة 2004 عدة تغييرات مست أساسا تسقيف القروض المقدمة برفع مبلغ القرض من 350000 دينار إلى 1 مليون دينار، وتحديد الحد الأدنى للمساهمات الشخصية وفق ثلاث صيغ تمويل، تمثلت في التمويل المشترك بين الوكالة والمستفيد في حالة تكلفة المشروع لا تفوق 100 ألف دينار يخصص لشراء المواد الأولية، التمويل المشترك بين المصرف والمستفيد في حالة مبلغ القرض أقل من 1000000دينار، وتمويل ثلاثي (بين المصرف الوكالة والمستفيد) إذا كانت تكلفة المشروع ما بين 100000 و1000000 كما مس التغيير عدة جوانب منها: زيادة عدد المصارف المانحة لهذا النوع من القروض عوض مصرف واحد، وتحديد معدلات الفائدة وفترات تسديد

القرض، حيث تم تحديد أسعار الفائدة ميسر بقيمة (10 إلى 20%)، وفترة تسديد القروض بـ 3 سنوات، والمبلغ المخصص هو في اطر زمنية متساوية تدفع كل ثلاثة أشهر مع تأجيل 12 شهرا عندما يتعلق الأمر بنشاط إنتاجي و6 أشهر عندما يتعلق الأمر بنشاط خدماتي[12].
ومن بين أهم التغييرات أيضا التي عرفها تسيير القرض المصغر في الجزائر التي جاء بها تغيير 2005، استحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة[13] الذي أنشأته الحكومة للسماح للمؤسسات المالية لاسترداد مستحقاتهم في حالة عدم قدرة المقاول على احترام التزاماتهم في إطار جهاز القرض المصغر. وتتمثل مهامه في ضمان القروض المصغرة الممنوحة من قبل المصارف والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق للمستفيدين الذين تحصلوا على إعانات الوكالة، صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة يغطي بناءا على طلب من المصارف والمؤسسات المالية المعنية المبالغ المستحقة التي لا تزال في أصل الدين والفوائد المستحقة حتى تاريخ إعلان الخسائر التي تتجاوز خمسة وثمانين في المائة (85 ٪)[14]. بالإضافة إلى استحداث مجلس التوجيه من أجل تنظيم سير برنامج الوكالة*، ولجنة المراقبة التي أسندت إليها مهمة ممارسة الرقابة لتنفيذ قراراتها لحساب مجلس التوجيه.

– الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) والقرض المصغر:

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للتكفل بالبطالين الذين فقدوا أعمالهم بصفة لا إرادية، لأسباب اقتصادية سواء في إطار التقليص من عدد العمال أو حل المؤسسات، والذين تتراوح أعمارهم من 35 إلى 50 سنة، ويكمن دور هياكل الصندوق للتأمين عن البطالة في العمل على المحافظة على الشغل وحماية الأجراء.
وفي سنة 2004 تم إنشاء جهاز وبموجب المرسوم التنفيذي 02/04، لدعم استحداث نشاطات البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 – 50 سنة[15]، وبهذا أصبح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من الهيئات المانحة للقرض المصغر، بحيث تم تحديد الحد الأقصى لمبلغ الاستثمار الممكن تمويله بـ 5 ملايين دينار، بينما يتحدد الحد الأدنى ما بين 5 و10% لمبلغ الأموال الخاصة حسب المبلغ الإجمالي للاستثمار، بالإضافة إلى تحديد نسب معدل الفائدة المطبق من قبل المصارف حسب القطاعات التي يستثمر فيها المستفيد[16].
ولقد أدخلت تعديلات على الجهاز سنة 2010[17]، حيث تم رفع قيمة الاستثمار من 5 إلى 10 مليون دينار، وتخفيض العمر (السن) الأدنى للمستفيد إلى 30 سنة، بالإضافة إلى توسيع نشاط الاستثمار إلى إمكانية إنتاج السلع والخدمات.

* عبارة عن مجلس يتكون أعضاء معينين من طرف الوزير المكلف بالتشغيل لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويتداول المجلس وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها. وللمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك: الموقع الرسمي للوكالة:

http://www.angem.dz/ar/article/conseil-d-orientation/

– الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والقرض المصغر:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمقتضى المرسوم الرئاسي 96 / 295 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، ومع بداية السداسي الثاني من 1997 بدأت الوكالة نشاطها بجهاز يشمل نوعين من النشاط: المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة والتكوين لتدعيم إنشاء النشاطات. والتي أسندت للوكالة عدة مهام نذكر منها[18]:

- تدعيم تقديم الاستشارة ومرافقة الشاب أصحاب المشاريع لتنفيذ مشاريعهم الاستثمارية؛
- تسيير الاعتمادات المالية المخصصة من قبل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛
- إعلام وتبليغ الشباب الذين تحضى مشاريعهم بالاستفادة من قروض المصارف والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات والتخفيضات والإعفاءات ومختلف الامتيازات المقررة في قانون تشجيع الاستثمار؛
- متابعة المشاريع التي ينجزها الشباب، والسهر على احترام دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز المشاريع.
- وتشجيع جميع أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، وذلك من خلال برامج التكوين والتوظيف الأولى.

مع ذلك، يجب أن يتوفر في المقاول الجديد:

- أن يتراوح سنه ما بين 19 و35 سنة استثنائيا إلى 40سنة في حالة ما ينشئ ثلاثة مناصب شغل دائمة؛
- أن يكون حائزا على شهادة أو مهارة مثبتة؛
- وتوفير إسهام شخصي تحت شكل أموال خاصة تتغير قيمتها وفقا لمبلغ الاستثمار المخطط.

وبهدف توفير الدعم المالي الكافي والمنظم لتحقيق هذا المشروع الطموح، تم بالتوازي للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، إنشاء هيئة مالية جديدة تتمثل في صندوق دعم تشغيل الشباب. الذي عهد إليه تمويل المشاريع التي تؤطرها الوكالة وتوفير التغطية المالية من جهة، وتكوين واعداد الشباب لإيجاد مناصب العمل سواء في القطاع العام أو الخاص، وذلك في إطار عقود التشغيل المسبقة، التي تعني بصفة خاصة ذوي التكوين الجامعي، باعتبارهم يواجهون مشاكل في التوظيف نظراً لانعدام الخبرة المهنية. حيث يمنح لصاحب عقد التشغيل المسبق، تكويناً تطبيقياً للتكيف مع منصب العمل المراد شغله، مع منحه عند نهاية التكوين شهادة عمل تثبت له خبرة وأقدمية تسمح له بالحصول على منصب عمل في المؤسسات العامة أو الخاصة، وذلك بهدف التخلص من عائق انعدام الخبرة الذي عادة ما ترفض طلبات عمل المتخرجين من الجامعة بسببه. ولضمان نجاح هذا النظام انطلاقا من نقاط ضعف النظام السابق لدعم تشغيل الشباب فقد حددت له عدة معايير وأهداف تحكم نظام عمله.

تتمثل استثمارات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب *ANSEJ* في إنشاء المؤسسات المصغرة الجديدة من قبل أصحاب المشاريع المؤهلين لذلك، وبالتالي تمنح الإعانة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

عدلت الصيغة المالية لهذا الجهاز حيث رفع الحد الأقصى للاستثمار من أربعة ملايين دينار (4000000 دينار) إلى عشرة ملايين دينار بسبب توسع بعض المؤسسات المصغرة التي عرف نشاطها توسعا سواء على الصعيد الإنتاجي والسوق أو في مجال خلق مناصب الشغل، والتي تجد نفسها في حالة عدم إمكانية توسيع قدراتها المحدودة للإجراءات القانونية للجهاز التي ترافق إلا المشاريع الجديدة[19]. كما تم اعتماد صيغ جديدة تخص مساهمة الشباب المستثمر أو المقاول حيث تتمثل هذه المساهمة الشخصية من 5 إلى 1% من مجموع الاستثمارات إذا كان الاستثمار لا يتعدى 5 مليون دينار جزائري ومن 10 إلى 2% إذا كانت كلفة الاستثمار بين 5 و10 مليون دينار.

إن التركيبات المالية الجديدة لاستثمارات الوكالة لإنشاء المؤسسة المصغرة تتكون من صيغتي:

أ) التمويل الثنائي: في هذه الصيغة يتشكل الاستثمار أو التركيبة المالية للاستثمار مما يلي:
- المساهمة المالية للشباب المستثمر التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار؛
- والقرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة ويتغير حسب مستوى الاستثمار.

وينقسم هيكل هذا النوع من التمويل إلى مستويين:
- المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5 ملايين دينار يكون مبلغ المساهمة الشخصية 71% ومبلغ القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة 29%؛
- والمستوى الثاني: مبلغ الاستثمار يتجاوز 5 ملايين ولا يتعدى 10 ملايين دينار يكون مبلغ المساهمة الشخصية 72% ومبلغ القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة 28%.

ب) التمويل الثلاثي: في هذه الصيغة يتشكل الاستثمار أو التركيبة المالية للاستثمار من:
المساهمة المالية للشباب المستثمر التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار؛
القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة ويتغير حسب مستوى الاستثمار؛
القرض المصرفي الذي يخفض جزء من فوائده من قبل الوكالة ويتم ضمانه من قبل الصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض(FGAR).

ومن أجل تمكين أكبر عدد من الشباب من الاستفادة من جهاز الوكالة والتخفيف من عبء التكاليف، تمنح الوكالة عدة أشكال من الإعانات المالية للمستفيدين (قرض لاقتناء ورشات متنقلة، قرض لإيجار المحلات والتخفيض من نسبة الفائدة على القرض المصرفي...) وامتيازات جبائية خلال مرحلتي الانجاز والاستغلال والتفاصيل الخاصة بهذه الإعانات والامتيازات موجودة في الملاحق.

2) تحليل مساهمة التمويل الأصغر في التشغيل في الجزائر (2005-2015):

نتناول في هذا الجزء من البحث تحليل واقع القروض المصغرة في الجزائر ومدى مساهمته في التشغيل حسب النشاطات الاقتصادية، بالاستعانة بالمعطيات الإحصائية لعدد القروض الممنوحة ومناصب الشغل المنشأة خلال الفترة 2005-2015.

2-1) تحليل تطور القروض المصغرة:

يعتبر تمويل قطاع صغار المنتجين والحرفيين بواسطة القروض المصغرة من أهم القطاعات التي تهدف البلاد في تمويلها، والتي من شأنها أن تعمل على خلق إضافة جديدة في الناتج الوطني[20].

- تطور القروض الممنوحة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر (2005-2015):

كما سبقت الإشارة إلى أن الجزائر بادرت إلى تشجيع القروض المصغرة، للمساهمة في التشغيل والحد من البطالة من خلال إنشاء وتوسيع نشاط مجموعة من الهيئات الرسمية أسندت إليها مهمة تسيير القروض المصغرة بمختلف أشكالها. وما ميز الفترة الممتدة من 2005 إلى 2015 هو أن مختلف هذه الهيئات دخلت حيز النشاط وفق المبادئ والأسس الجديدة التي وضعتها الحكومة الجزائرية من أجل تسهيل عملية الاستثمار في إطار التمويل الأصغر. والجدول التالي يبين تطور عدد القروض المصغرة والمبالغ المالية المخصصة لها من قبل مختلف الهيئات الوطنية المكلفة بتسيير القروض المصغرة.

الجدول 01 - إجمالي عدد القروض في إطار التمويل الأصغر في الجزائر (2005-2015)

السنوات	عدد القروض الممنوحة	مبلغ القروض الممنوحة (مليون دينار)
2005	15779	31674,1
2006	33102	29066,1
2007	27907	29043,6
2008	55162	36504,9
2009	85803	73463,9
2010	82062	87597,0
2011	168933	191030,2
2012	247040	329529,4
2013	121648	157573,5
2014	230726	324387,4
2015	123227	170092,3
المجموع	1191389	1459962,4

المصدر: بناء على إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، 2016.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن عدد القروض الممنوحة في إطار التمويل الأصغر عرف تطورا ملحوظا بالرغم من بعض التذبذات، كتراجعه في سنة 2010 إلى 82062 قرضا مقارنة بـ 85803 قرضا في سنة 2010، لكنه عاد للارتفاع بداية من سنة 2011 وهذا راجع للإصلاحات التي طرأت على القانون الخاص بالقرض المصغر خاصة ما تعلق بزيادة مبلغ القرض والسن، الأمر الذي زاد من تحفيز الشباب على الاستثمار من خلال القرض المصغر. هذا ويتبن من الجدول أن المبالغ المقدمة في شكل قروض مصغرة كانت معتبرة، بحيث سجلت الفترة 2005-2015 ما يقارب 1460 مليون دينار كمبلغ إجمالي للقروض الممنوحة على مختلف إشكالها. وهذا دليل على عمل الهيئات المخول لها تسيير القروض المصغرة على توفير الموارد المالية للشباب المستثمر والذي تتوفر فيه الشروط.

- تطور مناصب الشغل المستحدثة في إطار التمويل الأصغر في الجزائر:

إن تطور القرض المصغر في الجزائر منذ سنة 2005 أدى إلى استحداث مناصب شغل جديدة، حيث أن استثمار الفرد من خلال مشروعه يسمح بتشغيل فئة من الشباب البطال إلى جانب صاحب المشروع. والجدول التالي يبن تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة من خلال التمويل الأصغر خلال الفترة 2005-2015.

الجدول 02 - تطور مناصب الشغل المستحدثة في إطار التمويل الأصغر في الجزائر خلال الفترة 2005-2015

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد مناصب الشغل المستحدثة	40529	63909	55480	100348	158487	153870
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
عدد مناصب الشغل المستحدثة	290052	407969	254219	362015	215643	2102521

المصدر: بناء على إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، 2016.

يتبين من خلال الجدول أن عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار التمويل الأصغر عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة 2005-2015 حيث انتقل من 40529 سنة 2005 إلى 215643 منصب سنة 2015 بمتوسط سنوي يقدر بـ 191138 منصب، هذا وقد قدر العدد الإجمالي لمناصب الشغل المستحدثة 2102521 منصب شغل خلال طول الفترة.
إن هذا التزايد في عدد المناصب المستحدثة في مجال التشغيل عن طريق التمويل الأصغر، إنما هو دليل على المسعى الجديد للدولة الجزائرية للتشغيل عن طريق الاستثمار في المؤسسات الخاصة الصغيرة منها والمتوسطة.

2-2) تحليل مساهمة التمويل الأصغر في التشغيل:

عن طريق فتح شغل شديدة في المجتمع، يساهم التمويل الأصغر بشكل كبير في التخفيف من حدة الفقر، وذلك بإيجاد المال الذي بواسطته يستطيع الفقراء أن ينموا قدراتهم المادية والعلمية والاجتماعية والخروج من شبح الفقر وتحسين مداخيلهم[21].

- تطور التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2005-2015:

إن سياسة التشغيل في الجزائر خلال هذه الفترة، عملت على توفير مناصب الشغل خاصة لفئة الشباب وعلى وجه الخصوص فئة خريجي الجامعات والمعاهد، والتي عانت مشكلة البطالة نتيجة العدد الهائل من هذه الفئة سنوياً. والجدول التالي يبين تطور الفئة النشطة والشاغلة من السكان في الجزائر خلال الفترة 2005-2015.

الجدول 03 – تطور عدد السكان النشطين والشاغلين والبطالين في الجزائر خلال الفترة (2005-2015):

الوحدة: ألف نسمة

البيان	السكان النشطين	السكان الشاغلين	البطالة	معدل البطالة
2005	9 656	8 182	1 475	15.3
2006	10 110	8 869	1 241	12.3
2007	9 969	8 594	1 375	13.8
2008	10 315	9 146	1 169	11.3
2009	10 544	9 472	1 072	10.2
2010	10 812	9 735	1 077	10.0
2011	10 661	9 599	1 062	10.0
2012	11 423	10 170	1 253	11.0
2013	11 964	10 788	1 176	9.8
2014	11 453	10 239	1 214	10.6
2015	11 932	10 594	1 337	11.2

المصدر: بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، 2016.

تبين من خلال الجدول أعلاه أن الفئة الناشطة من السكان في الجزائر عرفت تزايدا خلال الفترة 2005-2015 حيث انتقلت من 9656 ألف نسمة إلى 11932 ألف نسمة سنة 2015، وهذا راجع إلى البنية الديموغرافية للمجتمع الجزائري الذي يتميز بشبابه وكذلك التزايد المستمر لعدد السكان في الجزائر. وفي المقابل عرف سوق الشغل انتعاشا ملحوظا خلال الفترة حيث أن عدد السكان الشاغلين انتقل من 182 8 ألف نسمة سنة 2005 إلى 594 10 سنة 2015 أي بزيادة قدرت بـ 412 2 ألف نسمة خلال طول الفترة، وهذا راجع إلى السياسة المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية في مجال التشغيل والحد من البطالة حرفت نوع من الانخفاض والاستقرار في معدلات منخفضة بمتوسط 11.4% خلال طول الفترة.

- مساهمة التمويل الأصغر في التشغيل في الجزائر:

من خلال التحليل السابق لتطور التمويل الأصغر ومؤشرات سوق الشغل في الجزائر خلال الفترة 2005-2015، يتضح أن مشاريع التمويل الأصغر ساهمت في تشغيل الفئة النشطة من السكان، والشكل البياني التالي يبين نسبة مساهمة التمويل الأصغر في التشغيل خلال الفترة 2005-2015:

الشكل 01 - تطور نسبة(*) مناصب الشغل المستحدثة في إطار التمويل الأصغر إلى الفئة الشاغلة من السكان (2005-2015)

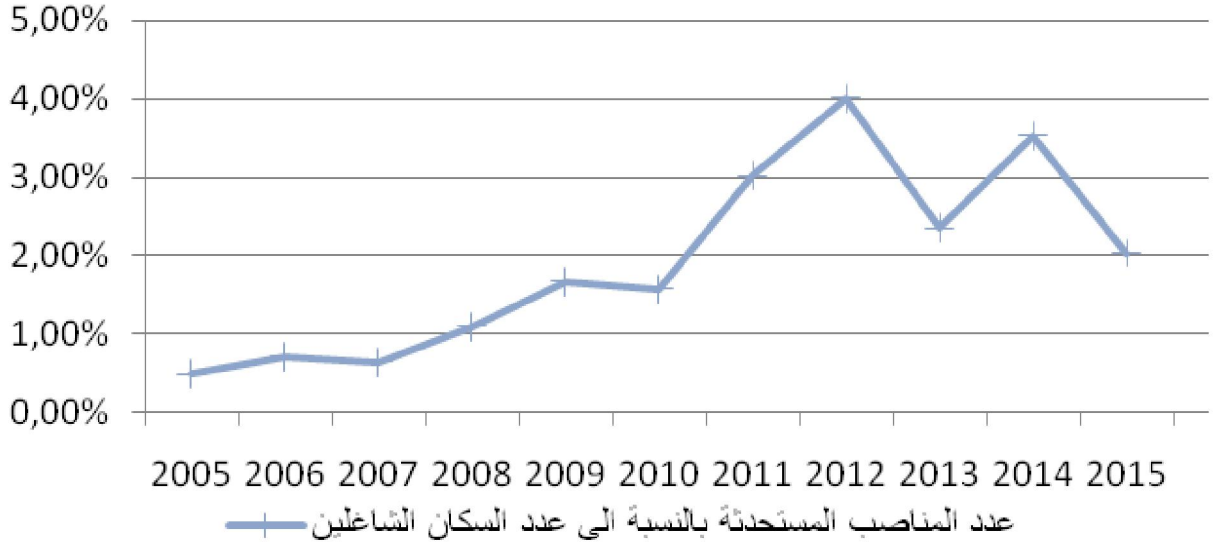

المصدر: بناء على بيانات الجدولين 02 و03.

يتبين من خلال التمثيل البياني أعلاه أن القروض المصغرة الممنوحة خلال الفترة 2005-2015 ساهمت في التشغيل بنسب متفاوتة لم تتعدى 4% من الفئة الشاغلة من السكان كحد أقصى سجل في سنة 2012، حيث أنه سجل معدلات متزايدة بداية من سنة 2005 إلى غاية 2012 بمتوسط 1.66% خلال هذه الفترة، لكنه عرف تراجع بعد سنة 2012 ليسجل في سنة 2015 نسبة 2.04%. لكن وبالرغم من أن هذه النسب تظهر منخفضة إلا أنه من حيث العدد تبقى معتبرة، وهذا يظهر من خلال عدد المناصب المستحدثة سنويا مقارنة بالعدد السنوي لإجمالي مناصب الشغل الجديدة والتي تعذر الحصول على المعطيات الخاصة بها.

(*) وهي عبارة عن حاصل قسمة عدد المناصب المستحدثة على عدد السكان الشاغلين

– مساهمة التمويل الأصغر في التشغيل حسب قطاع النشاط الاقتصادي:

لم يقتصر التمويل الأصغر في الجزائر على قطاع اقتصادي معين، وانما مس مختلف النشاطات الاقتصادية، حيث أن الشباب الجزائري عمل على الاستثمار في مختلف المجالات، والتمثيل البياني التالي يبين ذلك خلال الفترة 2005-2015.

الشكل 02 – تمثيل بياني لتوزيع عدد المناصب المستحدثة في إطار التمويل الأصغر حسب قطاع النشاط الاقتصادي

الوحدة: %

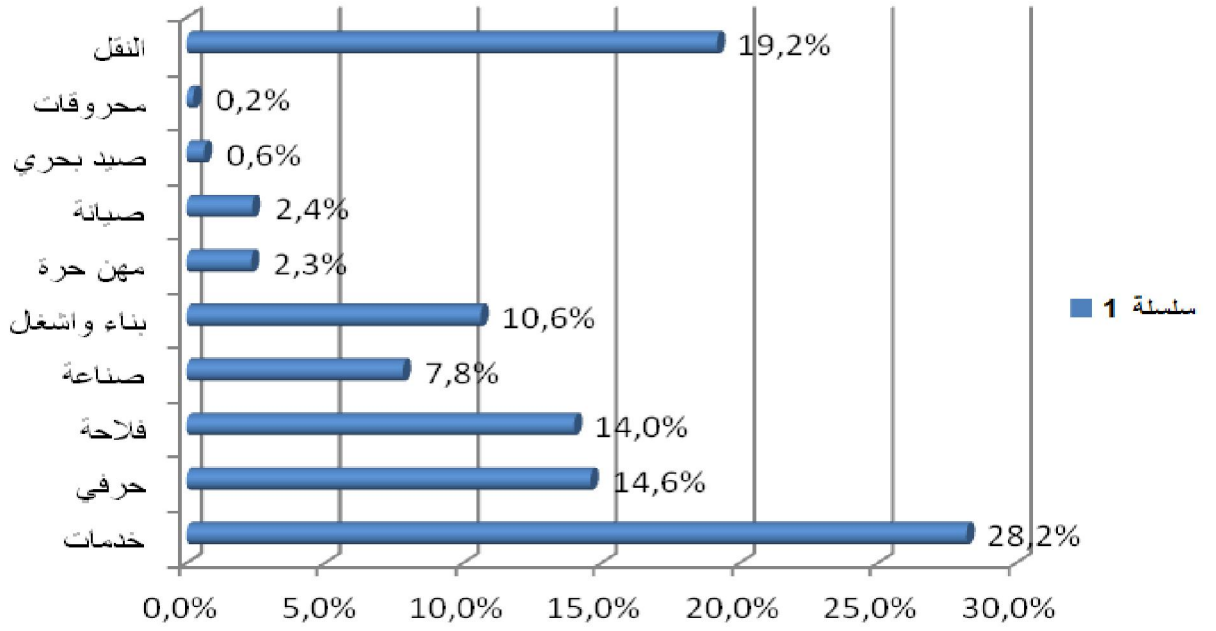

المصدر: بناء على إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) لسنة 2015.

يتبين من خلال الشكل أن أكثر القطاعات الاقتصادية جاذبية للشباب الجزائري هو قطاع الخدمات حيث أنه يشمل 28.2% من عدد المناصب المستحدثة إلى غاية نهاية 2015، ويليه قطاع النقل بمختلف أنواعه يشمل كل القطاعات بنسب مختلفة، وهذا دليل على أنه بالرغم من مساهمة التمويل الأصغر في تشغيل الشباب الجزائري إلى حد ما إلا أنه يبقى مرتكز بدرجة كبيرة على النشاطات ذات الطابع الخدماتي بالدرجة الأولى وليس في مجال الصناعات الصغيرة والفلاحة، وهذا لا يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الوطني الذي يسعى إلى بناء قاعدة صناعية وفلاحية من شأنها النهوض بالاقتصاد الوطني والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

خاتمة:

كان الهدف من هذه الورقة البحثية تحليل مساهمة التمويل الأصغر في التشغيل في الجزائر، والذي يعتبر من الآليات الحديثة التي انتهجتها مختلف دول العالم لمواجهة مشكلة البطالة والفقر، فنجد أن الجزائر عملت خلال مطلع الألفية الثالثة على وضع قاعدة لتطوير مشاريع القرض المصغر من خلال إنشاء مؤسسات ذات طابع إداري ومالي لتسيير مشاريع القروض المصغرة، في سبيل تحفيز الشباب على الاستثمار وخلق مناصب الشغل وتخفيف العبء على قطاع الوظيف العمومي.

ومن خلال تحليل تطور التمويل الأصغر في الجزائر تبين أن المبالغ المالية التي أنفقت في هذا المجال معتبرة سمحت بخلق عدد معتبر من مناصب الشغل وصلت في مجملها إلى ما يفوق 2 مليون منصب شغل جديد خلال الفترة 2005-2015. لكن ما تميزت به مشاريع التمويل الأصغر في الجزائر هو أن نسبة كبيرة من المشاريع الممولة في هذا الإطار تميزت بالطابع الخدماتي، الأمر الذي يتنافى مع متطلبات الاقتصاد الجزائري خلال الأزمة الحالية، والتي تستوجب بناء قاعدة صناعية وفلاحية من شأنها خلق بديل للاقتصاد الوطني والتخلص من التبعية للخارج من جهة، والعمل على التنويع الاقتصادي في مجال الصادرات والتخفيف من التبعية لقطاع المحروقات من جهة ثانية. وعليه يبقى مشروع التمويل الأصغر من أهم المشاريع الهادفة للمساهمة في التشغيل والحد من ظاهرة البطالة في الوضع الراهن، إلا أنه وجب التركيز أكثر على تشجيع الاستثمار في القطاعات الحساسة من أجل المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.

الهوامش والمراجع:

1 بوابة التمويل الأصغر، «تعلم المزيد عن التمويل الأصغر»، على الخط،
https://www.microfinancegateway.org/ar/what-is-microfinance
2BALKENHOL Bernd & GUEZENNEC Camille, «Le microcrédit professionnel en France: Quels effets sur l'emploi?», BIT, Document de travail, Paris, n° 64, 2013-07, avril 2013, p. 4.
3 ارجع إلى:
- عود الصندل، «تعريف التمويل الأصغر أهميته»، 2011/04/25،
http://apap.ahlamontada.com/t7455-topic
- HELMS B., «Access for All: Building Inclusive Financial Services», Washington, 2006, p. 2.
4 Article, «L'entreprise et la micro finance: Définition de la micro finance», 22/06/2013,
https://www.petite-entreprise.net/P-2146-88-G1-l-entreprise-et-la-micro-finance-definition-de-la-micro-finance.html
5 HULME David & ARUN Thankom, «Microfinance: A Reader (Routledge Studies in Development Economics)», Routledge, New York, 2009, p. 164.
6 HULME David & ARUN Thankom, op. cit., p. 3.
7 BENDIG Mirko, UNTERBERG Michael & Peter Peter, «Micro finance Growth Stories in the EU», European Micro finance Network, 2011, p. 43,
http://www.european-microfinance.org/docs/emn_publications/other_emn_publications/Publication%20EMN%20Working%20Group%20on%20Growth_Growth%20Stories.pdf
8 ارجع إلى:
- علي نبع صايل الصبحي، «تمويل المشروعات الصغيرة كمدخل للتنمية الاقتصادية»، مجلة جامعة الانبار، العدد 02، 2008، ص 6. ص ص 55-67.
- KADI Mohamed: «Relation Entre PME et Emploi en Algérie: Quelle Réalité?», Colloque international: «Evaluation des effets des programmes d'investissement publics 2001-2014 et leur retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique», Faculté des sciences économiques, Sciences Commerciales et sciences de gestion, Université de Sétif 1, les 11 &12 mars 2012.
9 المرسوم التنفيذي 96-232 المؤرخ في 13 صفر 1437هـ الموافق لـ 29 جوان 1996م المتعلق بإنشاء وكالة التنمية الاجتماعية والمحدد لقانونها الأساسي (الجريدة الرسمية، العدد 40-1996م).

10 المرسوم الرئاسي 08-10 المؤرخ في 19 محرم 1429هـ الموافق لـ 27 جانفي 2008م (الجريدة الرسمية، العدد 05-2010م) المعدل للمرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424هـ الموافق لـ 22 جانفي 2004م المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي (الجريدة الرسمية، العدد 06-2004م).

11 الموقع الالكتروني للوكالة:

http://www.angem.dz/ar/article/contexte-de-creation/

12 المرسوم التنفيذي 11-134 المؤرخ في17 ربيع الثاني 1432هـ الموافق 22 مارس 2011م (الجريدة الرسمية، العدد 19-2011م) المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 04-15 المؤرخ فى 29 ذي القعدة 1424هـ الموافق 22 جانفي 2004م المحدد لشروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها (الجريدة الرسمية، العدد 06-2004م).

13 المرسوم التنفيذي 05-02 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1422هـ الموافق لـ 03 جانفي 2005م (الجريدة الرسمية، العدد 04-2005م) المعدل للمرسوم 04-16 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424هـ الموافق لـ 22 جانفي 2004م المتلعق بإنشاء والمحدد لهيكل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة (الجريدة الرسمية، العدد 06-2004م).

14 الموقع الرسمي للوكالة:

http://www.angem.dz/ar/article/fgmmc /

15 المرسوم الرئاسي 10-156 المؤرخ في 07 رجب 1431هـ الموافق لـ 20 جوان 2010م (الجريدة الرسمية، العدد 39-2010م) المعدل والمتمم للمرسوم 03-514 المؤرخ في 06 ذي القعدة 1424هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2003م المتعلق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين (35) وخمسين (50) سنة (الجريدة الرسمية، العدد 84-2003م).

16 المرسوم 10-158 المؤرخ في 07 رجب 1431هـ الموافق لـ 20 جوان 2010م (الجريدة الرسمية، العدد 39-2010م) المعدل والمتمم للمرسوم 04-02 المؤرخ في 10 ذي القعدة 1424هـ الموافق لـ 03 جانفي 2004م المحدد لمستويات وشروط منح المساعدات للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 و50 سنة ومستوياتها (الجريدة الرسمية، العدد 03-2004م).

17 المرسوم 10-156 والمرسوم 10-158، سبق ذكرهما.

18 المرسوم 96-295 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417هـ الموافق لـ 08 سبتمبر 1996م المتضمن الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب (الجريدة الرسمية، العدد 52-1996م).

19 موقع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب،

http://www.ANSEJ.org.dz

20 بابكر إبراهيم الصديق، «دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الاجتماعية»، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009، ص 16.

21 يوسفات علي & عبد الرحمان عبد القادر، «فعالية التمويل الإسلامي الأصغر في القضاء على الفقر- دراسة حالة السودان واليمن»، مجلة "الحقيقة"، جامعة أدرار، العدد 21، 2012، ص ص 121-156.